

أعمال المجمع وقراراته

في دور الانعقاد الثاني

بقلم مصطفى السقا افندي : الموظف بجمع اللغة العربية الملكي

كانت الجلسة الأولى من جلسات دور الانعقاد الثاني لمجمع اللغة العربية الملكي في يوم الاثنين ١٤ من ذي القعدة سنة ١٣٥٣ (١٨ من فبراير سنة ١٩٣٥) والجلسة الخامسة والثلاثون - وهي أخرى الجلسات - في يوم الأحد ٤ من شهر المحرم سنة ١٣٥٤ (٧ من أبريل سنة ١٩٣٥) .

بدأ المجمع أعماله في هذا الدور ببحث طائفة من المسائل اللغوية التي تساعده على تحقيق أغراضه في وضع الأسماء للسميات الحديثة ، وتيسير اللغة على المعلمين والمتعلمين . ومن أهم ما بحثه مسألة تكلمة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ولم ترد بقيتها ، ومسألة النسبة الى جمع التكسير ، وصيغة (مفعلة) للكان الذي يكثر فيه الشيء ، وصيغة (فعال) للبالغة من الفعل المتعدي واللازم .

وقد عهد المجمع الى لجنة الأصول العامة في درس هذه المسائل ، ووضع قرارات فيها مؤيدة بالأدلة والشواهد ونصوص العلماء ، فدرستها اللجنة ، ووضعت قراراتها ، واحتج لها حضرة الأستاذ الشيخ حسين والي رئيس اللجنة في مذكرات تفسيرية مطولة ، تليت على المجمع ، ونوقش فيها ، ثم أصدر قراراته النهائية ، وهي مطابقة لقرارات اللجنة في جميع هذه المسائل .

توفر المجمع بعد ذلك على بحث الكلمات والمصطلحات التي أعدها أعضاء اللجان المقيمون بمصرين دورى الانعقاد ، فألف لذلك لجنة خاصة بين أعضائها بعض حضرات المستشرقين ، فقامت بنقد الكلمات والمصطلحات ومراجعة

نصوص المعاجم ، ثم عرضت نتائج أعمالها على المجمع ، فقبل أكثر مرضيته اللجنة ، ورد بعضه ، ووضع كلمات جديدة في ضوء المناقشات في الجلسات العامة . وبلغ ما أقره أو وضعه مائة وثمانين كلمة في شؤون الحياة العامة ، ونحو ثلثمائة اصطلاح في علوم الأحياء والطب والكهرباء والمغناطيس .

وقد قرر المجمع أن تنشر قراراته اللغوية ، والكلمات والمصطلحات العلمية في هذا الجزء من المجلة ، مع شروطها وشواهد اللغوية .

فشرح حضرة الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين عضو المجمع القرارات اللغوية الأربعة ، وبين وجهة نظر المجمع فيها ، مستندا إلى الشواهد وأقوال الثقات من العلماء .

وشرح حضرة الأستاذ علي الجارم عضو المجمع كلمات شؤون الحياة العامة ، وخرجها على الأصول العربية ، والنصوص اللغوية .

ووضع حضرة الأستاذ أحمد العوامري بك عضو المجمع ، وإسماعيل مظهر افندي الموظف بالمجمع ، تعاريف معجمية موجزة لمصطلحات علوم الأحياء ، مستعينين في ذلك بما وضعه حضرة الدكتور محمد ولي أستاذ علم الأحياء بالجامعة المصرية من شروح علمية نشرت في الجزء الأول من المجلة ، وبما دون في المعاجم الإنكليزية الموثوق بها .

وفي الصفحات التالية نصوص قرارات المجمع ، فشرح القرارات العلمية ، ثم الكلمات والمصطلحات التي أقرت ، ماعدا مصطلحات علمي الكهرباء والمغناطيس ، فقد أرجئت إلى أن يتم وضع التعاريف لها ، وستنشر مع تعاريفها ونصوصها في الجزء الثالث من مجلة المجمع .

١ - قرار تكلمة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ونحوها ولم ترد بقيتها^(١)

إذا لم تذكر من مادة لغوية في المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأخرى ، فذلك حالان :

الأولى : أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف ، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يذكر على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثي وباب الرباعي وملحقه ومزيده .

الثانية : أن تكون المادة ثلاثية والمذكور حينئذ إما فعل ، وإما مصدر ، وإما مشتق غير الفعل .

(١) فإن كان المذكور فعلا ، فهو إما متعد وإما لازم . فالتعدى نصوغ له مصدرا على وزن (فَعَل) بفتح فسكون ، ما لم يدل على حرفه .

واللازم له أربع حالات :

١ - إما أن يكون على وزن فَعَل (مكسور العين) فنصوغ له مصدرا على (فَعَل) مفتوح العين ، ما لم يدل على لون ، فيصاغ مصدره حينئذ على وزن (فُعَلَة) بضم فسكون .

٢ - وإما أن يكون على وزن (فَعَل) مضموم العين ، فنصوغ له مصدرا على (فَعَّالَه أو فَعُولَه) بالضم .

٣ - وإما أن يكون على وزن (فَعَّلَ) بفتح العين ، فنصوغ له مصدرا على (فُعُول) بالضم ، ما لم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض ، فنصوغ مصدر كل منها على الوزن الذي قرر المجموع قياسته في دورته الأولى ، وما لم يدل أيضا على سير أو امتناع ، فاننا نصوغ للأول مصدرا على (فَعِيل) ، وللثاني مصدرا على (فِعَال) بالكسر ، وما لم يكن معتل العين ، فيكون قياسه (الفَعْل) بفتح فسكون .

٤ - وإما أن يكون مجهول الباب ، فنرجعه بحسب ما يدل عليه من المعنى أو التعدية أو اللزوم إلى باب من الأبواب المتقدمة ، ونصوغ له مصدرا مناسبا لهذا الباب .

(ب) وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مصدرا :

١ - فإذا أُلَا يدل على سببية أو حزن أو فرح أو لون أو عيب أو حلية أو خلو أو امتلاء أو خوف أو مرض على وزن (فَعَّلَ) ، فيصاغ له فِعْلٌ من باب نصر أو ضرب ، ما لم تكن عينه أو لامه حرف حلق ، فإن بابه (فَعَّلَ يَفْعَلُ) .

٢ - وإما أن يدل المصدر على معنى من المعاني السابقة . فإن دل على سببية كان فعله على (فَعَّلَ يَفْعَلُ) ، وإلا كان الفعل من باب فَعَّلَ يَفْعَلُ .

(ج) وإذا كان المذكور في المعجمات ونحوها مشتقا غير فعل استدللنا على مصدره أو فعله بمعرفة ما يدل عليه هذا المشتق من المعاني والتعدية واللزوم .

وكل ما تقدم جائز ، ما لم ينص على أن الفعل مات أو محظور ، وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه . فإن سمع عملنا بالمسموع فقط ، أو عملنا بالمسموع أو القياس .

٢ - قرار النسبة الى جمع التكسير^(١)

الذي، العسرى في النسب إلى جمع التكسير أن يُردّ إلى واحده ، ثم ينسب إلى هذا الواحد . ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك .

٣ - قرار قياس صيغة "مفعلة" للمكان الذي يكثر فيه الشيء^(٢)

تصاغ "مفعلة" قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان ، سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد .

٤ - قرار قياس صيغة "فعال" للبالغة^(٣)

يصاغ "فعال" للبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدى .

٥ - قرار في وضع كلمات الشؤون العامة^(٤)

في شؤون الحياة العامة يختار اللفظ الخاص بمعنى أشخاص ، فإذا لم يكن هناك لفظ خاص أتى بالعام ، وينحصر بالوصف أو الإضافة .

٦ - قرار في وضع المصطلحات العلمية والفنية والصناعية^(٥)

المصطلحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى .

٧ - قرار عرض الكلمات التي يقرها المجمع على الجمهور^(٦)

تعرض الكلمات والمصطلحات التي يقرها المجمع سنة على الجمهور بعد إقرارها . ويتقبل المجمع في خلال تلك السنة الانتقادات التي يعترض بها العلماء .

(٤) محضر الجلسة الـ ١١

(٥) » » الـ ١١

(٦) » » الـ ٣٠

(١) محضر الجلسة الـ ١٧

(٢) » » الـ ٣

(٣) » » الـ ٣٠